

## الفلسفة والثقافة في عالم متغير

### أزمة الفلسفة والثقافة في النظام العالمى الجديد

أ.د زينب محمد عفيفي شاكِر

استاذ الفلسفة الإسلامية والعميد الأسبق

بكلية الآداب - جامعة المنوفية

#### المحتويات

- ملخص البحث
- أولاً: الفلسفة عبر تحولاتها التاريخية والرؤية العصرية لها.
- ثانياً: المنهج التقليدي في تدريس الفلسفة وإنعكاساته على عقول شبابنا
- ثالثاً: التحديات العصرية والمستقبلية التى تواجه شبابنا وضرورة تغيير أنماط الفكر والثقافة التقليدية.
- رابعاً: مقترحات لتجديد مناهج الفلسفة .
- خامساً: الفلسفة الإسلامية برؤية تجديدية عصرية .
- سادساً: نحو فلسفة عصرية تؤسس لهوية ثقافية عربية وتوصل للمواطنة.

## الفلسفة والثقافة في عالم متغير

## أزمة الفلسفة والثقافة في النظام العالمي الجديد

## تمهيد

يتساءل البعض لماذا لم ينتشر التفكير الفلسفي والعلمي في بلادنا كما انتشر الأدب والشعر والقصص؟ ولماذا ينفر الكثيرون من أي مفكر يتكلم في مجال الفلسفة ولا يفكرون من أدب يتحدث عن رواية؟ أو شاعر يتكلم بقصيده أو موسيقي يعزف بالحانة أو رسام يعبر برسمه؟ لماذا انحصر مجال الفلسفة وهي أرقى أنواع الفكر .. بل هي أساس جميع الأفكار والنظريات حتى غدت بدايات للعلوم والمعارف ونهايات لها محددات لفلسفتها أقول لماذا انحصر في نطاق ما يسمى بالمتقنين ولم يتعداه إلى الطبقة العريضة من الشباب والجمهور؟ بل هناك ما هو أخطر، إذ مازال هناك من يشكك في جدوى أهميتها ومدى احتياجنا إليها، بل يسفه ويتهم علي من يعمل في مجالها؟ وربما كان السؤال الأكثر إثارة للدهشة والتعجب هو لماذا لم تتحول تلك الفلسفات إلى أن تصبح ثقافة عامة وسلوك حضاري يشكل هويتنا ويدعم انتماءاتنا كمواطنين مصريين خاصة في هذا العصر الذي تهدد آلياته المعرفية كل ثوابتنا الحضارية؟ ناهيك عن أن الفلسفة في هذا العصر الذي أصبح كل شيء فيه يتحرك ويدار إلكترونياً وأصبحت علومه ومعارفه تطبيقية تعتمد التقنيات والبرامج التكنولوجية أكثر من الأساليب النظرية والمنهجية أصبحت الفلسفة وهي من العلوم النظرية العقلية تواجه تحدياً خطيراً يهدد وجودها ومناهجها بالإهمال وعدم الاكتراث.

ولقد راودتني تلك التساؤلات وغيرها ومرت بذاكرتي وأنا أتأمل مسيرة الفكر الفلسفي ومدى إدراك وعي شبابنا بها، وفي أوساط معاهدنا التعليمية، بل أن كثيراً منها ما يثار في لقاءاتنا وندواتنا العلمية ومحافلنا الثقافية حتى أنني بت أسأل نفسي وأسئلت مع غيري من المهتمين بقضايا هذا الوطن ومشكلاته، وبعد أن كشفت الأحداث والقضايا المتوالية الأخيرة عن عجز العقل المصري في مواجهتها وإيجاد حلول مناسبة لها:- هل نحن شعوب عاطفية بطبعها تهتم بما يتأثر وجدانها ومشاعرها، ونفكر مما هو عقلائي أو يدخل في نطاق المنطق والبرهان؟ هل يعود ذلك إلى طبيعة الفلسفة وقضاياها التي تتطلب درجة معينة من الاستعداد العقلي القادر على التجريد للوصول إلى المبادئ الكلية؟ أم يعود إلى روتبتها الذاتية وتعدد مناهجها ونظرياتها وتأرجحها بين اتجاهات تقليدية طغت عليها واتسمت بالجمود والتحجر بعد أن فرضت عليها وصاية دينية، واتجاهات تجديدية حدائيه تصارع بها القديم وتلهث للحاق بركب التطور والإبداع ولكي نكون أكثر صراحة في مواجهة أنفسنا فإننا نسأل هل نحن كمسؤولين عن تدريس الفلسفة ونشرها في الأوساط الثقافية مؤهلين لفهمها فهماً عصرياً يتناسب مع تحديات العصر المتسارعة المتلاحقة، أم أننا مازلنا نستخدم أساليب تقليدية في عرضها وتدريسها بحيث أصبحنا مع طلابنا منفصلين عن أدوات العصر ومتطلباته؟

لقد وجدت تناول القضية بكل جوانبها سوف يقودنا إلى التصور الصحيح لما يجب أن تكون عليه مسيرة الفلسفة ودورها في تشكيل الثقافة في عصرنا الحاضر وهو عصر يقتضي منا أن نطور من أنفسنا ونغير من مفاهيمنا وأفكارنا حتى يتسنى لنا مسايرة هذا العصر بتكنولوجيته المتقدمة ومعرفة الكيفية ووسائل اتصاله المعقدة وبحيث نستطيع التفاعل مع تحديات الحداثة وما بعدها والتي تكرر القوة العقل وتفتح الاختلاف والابتكار، وتؤكد قوة العلم ودوره في التقدم وتحقيق الرفاهية بل أننا تواجه تحدي العالمية الذي يضعط بشدة على كل ما هو وطني سواء ما اتصل بهويته، أو قيمه وضوابطه الأخلاقية والدينية....

صحيح أن هذا البحث سيركز على مناهج تدريس الفلسفة وكيف كانت المناهج التقليدية سبباً في نفور طلاب الفلسفة من دراستها وعدم الإقبال عليها؟ لكن تركيزنا على المناهج لن يصرفنا عن تناول ضرورة الفلسفة لمجتمعاتنا النامية ومواجهه التحديات التي نواجهها وتحول بيننا وبين دخولنا هذا العصر محددين رؤيتنا المستقبلية لمسيرة الفلسفة ومناهجها مع مواجهه هذه الأزمة التي تواجه علومنا الانسانية وإذا كانت الفلسفة هي بداية العلوم ونهايتها فإننا لمسولين عن تدريسها ونشرها في الأوساط الثقافية مطالبين بتطوير مناهجها وبرامجها لتلائم هذا العصر الذي نعيش فيه وسوف نتناول في هذا البحث النقاط التالية علاقة الفلسفة بالثقافة في عصر الانترنت، وهل تساعدنا الفلسفة على توطيد أركان الهوية وتحقيق الولاء والانتماء والمواطنة؟ أم أنها بحكم طبيعتها ورؤيتها الذاتية قد تقود إلى عكس ذلك؟ كما أننا سنحاول وضع تصور لما يجب أن تكون عليه الفلسفة عامة والفلسفة الإسلامية خاصة سواء في مناهجها أو موضوعاتها وبحيث يتناسب ويتفاعل بإيجابية مع أساليب هذا العصر ومتطلباته وكيف كانت المناهج التقليدية العقيمة سبباً في نفور طلاب الفلسفة وغيرهم من دراستها وعدم الإقبال عليها لكن التركيز على المناهج والموضوعات لنا بصرفنا عن تحديد رؤيتنا للتحديات التي تواجهنا وبيننا وبين تصورنا المستقبلى لدخول هذا العصر والمشاركة حضرياً فيه، لأنه إذا كان لكل زمن أفكاره وفلسفته فالحقيقة أننا لا يمكن أن نعيش زمناً جديداً بأفكار قديمة لا يمكن أن ندخل إلى عالم جديد بلغة لا يعرفها أبناؤنا، ولا يمكن لأن تسير حياتنا ببطء في وقت كسرت فيه ثورة المعلومات حدود الزمان والمكان.

لقد تطور مفهوم الفلسفة التقليدي خاصة مع التطور العلمي والثورة التكنولوجية وتحولت إلى فلسفة تطبيقية تعني بهوموم الإنسان العصري ومشكلاته مع البيئة، والأنظمة السياسية والاقتصادية وكيف انعكست تلك المشكلات على حياته الاجتماعية، بل أن النظام العالمي الجديد بألياته المتقدمة، وأجهزة اتصاله المتطورة وبرامج فضائياته المؤثرة في الوعي والإدراك خلق أجيالاً ثائرة متمردة تبحث عن حقوقها قبل حقوق أوطانها مما يشكل عبئاً كبيراً على الأنظمة السياسية وهو ما يتطلب منا التفكير في ابتكار فلسفة جديدة تتواءم مع قيمنا وثوابتنا الأخلاقية والوطنية وتسعي لخلق ثقافة عصرية تسير تطورات العصر المتلاحقة.

وإذا كانت الفلسفة هي بداية العلوم وهي أيضا نهايتها فإننا مطالبين بتكوير مفاهيمها وبرامجها لتلائم هذا العصر، بل علينا أن نجعلها منجها للتفكير الناقد الفعالي، وجزء لا يتجزأ من ثقافة الوطنية وسلوكها الحضاري وبعيداً عن صيغ الدونية فقرة علي مثل مشكلات المجتمع في شتى جوانبها.

أولاً: الفلسفة عبر تحولاتها التاريخية والرواية المعاصرة لها

يعتبر الإنسان الكائن الوحيد الذي يستطيع أن يعبر عن الماضي والحاضر والمستقبل وينتضي الأجيال جميعها، لا يقينه مكان لأن جوهره يكمن في قدرته على التحرر من حدوده الضيقة، والانفلات من قيود العالم المحيط به إلى أفق أبعاد وعوالم لا تتكشف له إلا من أسير العالم المحسوس. هو إذن لا يشعر بحدود المكان لأنه يطو ويرتفع ليري ما وراء الأشياء، وهو أيضاً لا يشعر بحدود الزمان لأن اللحظة الحاضرة لا تقينه، فهو يتجاوزها باستمرار نحو مستقبل لا حدود له، أو عبر ماضٍ يخترقه إلى ما وراءه للاعتبار به أو تصحيحه أو استنساخه ما يمكن استنساخه.

من هنا تولدت لدى الإنسان فقرة علي أن يعيش خارج ذاته، بل أنه لا يستطيع أن يحقق ذاته إلا بالخروج عليها فهو على السواء لا يتفك عن التحرر من حدوده العنصرية، ويفضل مغارقه لذاته وتعبه لحدود الزمان والمكان، أصبح في مقدوره أن يخترع نماذج جديدة من الواقع، بل وتكونت لديه فقرة علي أن يتجاوز واقعه باستمرار بتصوره والاعتراف خيراً منه في محاولة منه لتحسين أوضاعه.

هذا التجاوز الواقع الذي يعينه الإنسان كان رائده فيه عقل برهاني، وحس مادي واقعي ووجدان شعوري، استطاع بهم أن يطو على الطبيعة ويرى ما في الوجود من عمق ميتافيزيقي، فكان أن تحق وجود الحضاري الذي جعله يعيش في عالم القيم والمثل والمعاني والأفكار، ورغم أنه عالم مفارق قائم بذاته ليس له تعلق بالمادة، إلا أن قيمة الإنسان ومكانته إنما تتحدد بمدى تعلقه بهذا العالم، فكل ما يحدث في الطبيعة من تغير، وكل ما يقوم من حضارات وإبداعات إنما يعود إلى الإنسان المفكر الذي لم تتغله قضية وجوده فصبيه، إنما شغلته قضية إيراكه لوجوده وحكمه عليه.

ومن هنا كان الكون بالنسبة له لغزاً محيراً لم يقف أمامه مكتوف الأيدي، وإنما تلاهقت عليه الأسئلة، وألحت عليه الاستفسارات: فتساءل عن وجوده وجدواه ومصيره، وهل الحياة جديرة بأن تعاش، بل أنه تساءل أيضاً عن مبررات وأسباب كثير من القضايا والإشكاليات التي عجز عن فهمها إذ تساءل عما يسود المجتمع من قيم أخلاقية أو شرور، ومبررات الخلاف بين البشر في طباعهم وأحوالهم، كما تساءل عن حيفة الكون وكنائمه.... وحين وجد نفسه عاجزاً عن إيجاد إجابات مقنعة لمثل هذه التساؤلات والاستفسارات، لم يجد أمامه سوي أن يسلك طريق التأمل شأنه أم لبي ولا خيال له في ذلك<sup>(١)</sup>.

كانت الفلسفة ابن هي وميمنة الإسلام لم توجهة تلك التساؤلات التي ما برحت توارث تفكيره حتى وأنها وأما إذا وجد؟ وكانت هي النظرية الذي يسودت في تلك الأوقات المتدهور بالوجود العميق، ويغوص في عمقها، وبحيث أصبحت من أسسها نتجتنا علي أن نتعرف علي عالمنا الواقعي والميتافيزيقي، وعلي اختيار الفصل لتسليم لمعالجة المشكلات التي نمرسها علي طبيعتنا كغيرنا ولا يكون أحزابا هي تداركها أو نبيها، وأصبحت هي العلم الذي يحدد المفاهيم الأساسية التي تستند إليها معرفتنا، كما إنها المعبرة عن القيم الأصلية للوجود الإنساني من خلال كشف أسرار الطبيعة ونظرها (٣١)

ولقد مرت الفلسفة عبر تحولاتها التاريخية بمرات عديدة في هذا السبيل والتسامح، وفترات أخرى خشي فيها صمودها وكانت أن تتبدل علي أنه من المؤكد أن التغيرات الإنسانية التي شكلتها الثقافات المختلفة عبر أجيالها المعروفة من التبدل والتغير، وعبادات وتقاليد وحجراتها العلمية من علوم وتكنولوجيا وأخرى جعلت لم تدمر وتساوق إلا حين أطلق للعقل حريته في الأخذ والعطاء، وأن فترات كبرها وجودها كانت بسبب تفريد العقل وتخليقه بنصوص كثر التوجه، أو أفكار تقليدية أو إجراءات قديمة

فالمحافظون المنازحون علي سبيل المثال، والذين يتخذون دائما باسم الدين يدعون أن الفلسفة هي المروءة في الدين، وأن العقل البشري قاصر، وأن العلم الذي يمكن أن يكتسبه الإنسان مهما ارتفع هو ضرب من الضوئ، بل أنهم يؤكدون أن المعرفة الحقيقية تكمن كلها في تلك النصوص، وأنه من العبث تحاورها لأن كل شيء سبق أن قيل فيها. ولقد كان من العوامل التي أثارته هذه المشكلة في العهد الإسلامي للمجتمع الإسلامي، أن المسيطرين علي مقاليد الأمور نبهوا الفلسفة علي أسس أنها علم يرتقي بحيل، ومع نبذهم للفلسفة نبهوا العقل بأنه خاطئ، وبين المصنوع والمبدع، ولقد ظل اسم الفلسفة فترة طويلة من الزمان محروطا بالتشبهات علي أسس أنها بدعة ضلالة، وتركت علي ذلك إضعاف أسلوب التفكير العقلاني والعلمي، وهي سمة شاعت في أكثر المجتمعات الإسلامية وكان لها انعكاساتها الخطيرة علي عقول شبابنا حتى العصر الحاضر (٣٢)

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتجاه بدعم موقفه بالإشارة الدائمة إلي أن التصور المقدسة صالحة لكل زمان ومكان، وهي في ذاتها فكرة تعبر عن تضاد موقف لا تاريخي من البداية، لأنه من البديهيات الواضحة أن الأمور البشرية ومنها العلم والمعرفة متغيرة، وأن تجربة الحياة والتاريخ الإنساني تثبت هذا التغيير بصورة قاطعة، والنتيجة التي ترتبت علي إصرارهم علي مبدأ الصلاحية لكل زمان ومكان من جهة، ومبدأ التغيير الواضح في حركة الحياة البشرية وعدم ثباته من جهة أخرى، هي حدوث اضطراب وعدم إقرار في أسلوب الفكر وطريقته وحدوث حوة سائفة بين ما يقال وما يحدث في الواقع وهي سمة اتسمت بها حياتنا الفكرية وأصبحت مميزة لها (٣٣) والحقيقة أن المشكلة لم تكن في التصور، ولكنها كانت في الفكر والفهم لهذه التصور حيث أنهم خاطروا المقدس بالتاريخي فكانت تلك الهوة التي أفسدت أجيالنا والتي أحدثت شرخا في العقيدة العربية لا تزال تعاني منه حتى وقتنا هذا

وأما بعض أصحاب الاتجاهات المادية فإنهم يرون أن الفلسفة ترفاه، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من الفقر وتعاني من التخلف، ويؤكدون أن الفلسفة لا تطعم خبزاً، ولكننا نتساءل بدورنا وهل يعيش الإنسان على الخبز وحده؟؟ فكما يغذي جسده بالخبز، فإنه يغذي عقله بالمعاني والأفكار، وكما يسعى في الأرض لطلب الرزق، فإنه يعوص داخل ذاته في رحلة ليصل إلى حقيقته المجردة، وليحصل على إجابات لتساؤلات تزرُق حياته.

وهكذا فإذا كان الإنسان يفتت بالخبز، فإنه يفتت بالأفكار، وإذا كانت الفلسفة لا تصنع خبزاً، فإن في وسعها أن تصنع أفكاراً، والأفكار هي التي تصنع الشعوب، وتفتح لها باب التاريخ، وإذا كان بدن الإنسان يطلب الماء والغذاء والكساء، فإن نفسه تطلب الحق والخير والجمال، وتهفر نفسه إلى المثل والمعاني مما يؤكد ضرورة الفلسفة وحاجتنا إليها<sup>(٥)</sup>.

وإذا كان لكل زمن أفكاره وفلسفته، فالحقيقة أننا لا يمكن أن نعيش زمناً جديداً بأفكار قديمة لازالت تدور في إشكاليات واهية حول جدوى وجود الفلسفة وضرورتها، كما أننا لا يمكن أن ندخل إلى مجتمع جديد بلغة لا يعرفها مجتمعنا وشبابنا، ولا يمكن أن تسير حياتنا ببطء في وقت كسرت فيه ثورة المعلومات حدود الزمان والمكان واجتاحت كل العوائق والحدود.

فإذا كانت الثورة الزراعية قد استغرقت أكثر من ثمانية آلاف عام، والثورة الصناعية ما يقرب من ثلاثمائة عام، فإن الثورة الثالثة أو ثورة التكنولوجيا المتقدمة سوف تستكمل مقوماتها في خمسين عاماً، حتى غدت المعرفة التي يمتلكها البشر تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً، بل أنه من الملاحظ في عصرنا الحاضر اختزال الفترة الزمنية فيما بين الاكتشاف العلمي وتطبيقه إلى سنوات قليلة بعد أن كان ذلك يستغرق سنوات أطول.

إذن فنحن نسير بسرعة فائقة نحو مستقبل لم نعد أنفسنا بعد للدخول فيه أو حتى استخدام آلياته وتوجيهاته، فمازلنا نعيش قيم وثقافة المجتمع الزراعي والصناعي التقليدي بأساليبه الرتيبة وقيم بطء التفكير والاستكانة والتواكلية، والسلبية واللامبالاة وبمنطق الروتين التقليدي الذي يتعامل بأسلوب تبادل السلع والمنافع ومناهج تعليمية عقيمة تعتمد الحفظ والتلقين أسلوباً لها.

ورغم أننا نحاول الآن أن نتعرف على الثورة الجديدة ونلمس طريقنا إليها، إلا أنها محاولات لم تتغلغل بعد في صميم حياتنا ولم تفارق المستوي الرسمي إلى المستوى الشعبي، إذ أنها تسير ببطء إلى جانب أننا لم نهيئ عقول شبابنا لاستيعابها والاستفادة منها. وبالتالي لن تنتظرنا بحكم طبيعتها وسرعتها الفائقة، وعدم تقيدها بالهياكل التنظيمية التي كانت معروفة وسائدة، إلى جانب تركيزها على إنتاج كمي المعرفة، والبرامج والخدمات وليس إنتاج السلع والآلات فقط.

ولما كانت الهوية ساحقة بين ما هو موجود وما يستجد، ولما كان لكل نظام فلسفته ولغته وآلياته وتطبيقاته، فإن الصراع بين القديم والمعاصر، بين الموروث والمستجد، بين الاعتبارات الوطنية والمحلية، والاعتبارات العالمية أصبحت أمورا تؤرق الجميع، وأصبح أمام المفكرين خيارا واحدا لا جدال عليه وهو كيف نستطيع أن نهين عقول شبابنا لأن تعايش تلك المرحلة المتقدمة، فنقبل أفكارها وأثارها في فترة زمنية قياسية، مع حماية هذا الشباب من مؤثرات التغريب الثقافي وفقد الهوية والتفكك الأسري والانحلال الأخلاقي وتفشي العنف والجريمة<sup>(1)</sup>.

ثانياً المنهج التقليدي في تدريس الفلسفة وانعكاساته على عقول شبابنا :

ونتساءل مع غيرنا من المهتمين بأمر الثقافة والتعليم والعلوم الإنسانية عموماً

لماذا لم تستطع مناهج الفلسفة التي تدرس في مدارسنا ومعاهدنا العلمية أن تؤدي مهمة بالغة الأهمية وهي خلق التفكير العلمي والقدرة علي التفكير المنطقي، وحل المشكلات في مجالات الحياة المتعددة، بل أنها لم تستطع أن تكون لدي القاعدة العريضة من طلابها القدرة علي الرؤية الكلية الشاملة التي يمكن علي أساسها فهم الكون وقضاياها ومشكلاته فهما يمكنهم من القدرة علي التنبؤ والإبداع والابتكار وهي أليات البعد المستقبلي؟

لماذا أهملت مناهج التفكير النقدي ولم نؤسس لبناء عقلية فلسفية ناقدة لدي شبابنا علي جميع المستويات مما كان له أثره الخطير في تسطيح الفكر والتعصب وعدم القدرة علي التفكير المنطقي المتوازن وقبول الآخر واحترام الحقوق والحريات وإذا كانت أليات التعليم عموماً تركز علي ثلاثة محاور: الأستاذ - الطالب - الكتاب أو المقرر، فالحقيقة أن سلبيات الواقع الثقافي والتعليمي قد انعكست في جامعاتنا علي مستوي المقررات الدراسية، ومناهج التدريس، وأساليب التقويم، كما انعكست علي مستوي الطلاب واهتماماتهم من ناحية وقصور وضعف التكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس في مجال الفلسفة من ناحية أخرى.

والحقيقة أننا في نطاق الأنظمة التعليمية مازلنا نعمل بمفهوم تقليدي إذ يغلب علينا الواقع الزمني الحاضر أو الماضي، أما البعد المستقبلي فلا يزال محدوداً للغاية في مناهجنا الفلسفية وفي مقرراتنا الدراسية، بل وفي تفكير الكثيرين سواء من الأساتذة أو الطلاب. فمازلنا نعلم طلابنا الفلسفة علي شكل محاضرات أو في صورة يغلب عليها الطابع الإيجابي لدي الأستاذ، والطابع السلبي لدي الطالب من خلال منهج يعتمد علي الحفظ الحرفي للمعلومات والتلقين، وشرح المأثورات الفلسفية والنصوص الدينية والدوران بها في حلقة مفرغة دون تحليلها تحليلاً علمياً يوضح معانيها وأبعادها، واعتمد الطلاب لغموضها وصعوبتها علي أسلوب الحفظ بدون بذل جهد عقلي، وأصبحنا نكرس توجهاتنا ومناهجنا نحو اجترار التراث الفلسفي الإسلامي وإعادة صياغته بلغة عصرية، وعدم تجاوزه بالنقد والتحليل الذي يبرز الإيجابيات ويكشف السلبيات، ومن ثم وقفنا بعقول طلابنا علي ثقافة الذاكرة دون أن نتعداها إلي ثقافة





العرب والمسلمين بأنظمتها ومؤسساتها المتحررة من كل روابط أو قيود، ثم هناك التحديات الدينية المترتبة على تلك الإشكاليات والقضايا، كقضايا التعصب والظن، والتكفير، والإلحاد، والإرهاب... الخ، وهي قضايا تختفي وتظهر بأشكال وبسميات عديدة.

وعلى الرغم من أن مفكرينا بتكوينهم الفلسفي يستطيعون مواجهة هذه التحديات بإبداء الرأي فيها واستنباط حلولاً ومقترحات تتلاءم مع ثقافتنا وهويتنا العربية الإسلامية، وعلى الرغم من أن الفلسفة الإسلامية كمنهج تتضمن علماً وفكراً وسياسة وأخلاقاً ودين، وأنها لم تنعزل منذ ظهورها عن قضايا المجتمع وما يستجد فيه من أحداث ووقائع، إلا أنهم اكتفوا بالمشاهدة والانصراف عنها إلى قضايا خلافية عفا عليها الزمن، ولم يعد لها مكان في الساحة الفكرية، بل وتقاوس البعض مؤثراً النأي عن الخلافات والصراعات حتى غدا الكثيرون يتساءلون عن جدوى الفلسفة عامة والفلسفة الإسلامية خاصة ويشككون في فائدتها وقدرتها على مواجهة تلك التحديات، وزاد الأمر سوءاً بأنه في ظل المناخ الفكري المهلهل، وفي غياب الفكر الإسلامي المستنير تركت الساحة لدعاوي التخلف والرجعية والتكفير والإلحاد والزندقة ممن أن يتصدي لها إلا قلة ممن شعروا بخطورة الهجمات الشرسة لتلك الجماعات وقد أدركوا أن ترك الساحة لهم سوف يقضي على البقية الباقية من عقول شبابنا، بل سيقضي على المجتمع بأكمله.

ثالثاً: التحديات العصرية والمستقبلية التي تواجه شبابنا وضرورة تغيير أنماط الفكر والثقافة التقليدية.

يواجه شبابنا اليوم عصراً يمتلئ بالتحديات والصعوبات تتمثل في إن العالم يتغير بسرعة غير مسبوقه في تاريخ البشرية، وقد تخطى مرحلة المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة أو ما يسمى بالموجة الثالثة، والذي يتمثل في تفجر معرفي لا يعرف حدوداً أو مسافات، يخترق الحاجز الزماني والمكاني كما يظهر في صورة إنتاج السلع والآلات، مجتمع تتغير فيه الهياكل التي تعارفنا عليها كالحكومات والمؤسسات والوزارات والشركات التقليدية إلى ما يعرف بالشركات الاعتبارية التي تعتمد على التعاقدات والارتباطات الوظيفية أو المرحلية بين جهات متعددة الجنسيات والهويات.

بل أنه يواجه تحدي العالمية الذي يضغط بشدة على كل ما هو وطني بعد أن كسرت ثورة الاتصالات الحواجز والحدود بكل أنواعها ولم يعد في استطاعة أي إنسان أو دولة أن تنعزل داخل حدودها بمعزل عن التغييرات.

وإذا كانت المعلومات التي تؤلف مضمون العلم تتغير بتلك الصورة المذهلة فإن المفكرين في الدول المتقدمة بدءوا يشكون في قيمة تكوين إنسان متعلم أياً كان مستوي تعليمه، ذلك لأنه عندما يجيء الوقت الذي يستطيع فيه الإنسان أن يستخدم ما تعلمه تكون المعرفة قد تغيرت وتجددت وتصبح المواقف التي يتعين عليه مواجهتها مختلفة

إلى هذ بعيد عن تلك التي تدرب في دراسته عليها، ومن هنا اتجه التفكير إلى ضرورة الاستعاضة عن تكوين الإنسان المتعلم بتكوين إنسان قابل للتعلم أي لديه المرونة الكافية لمواجهة ظروف سريعة التغير<sup>(7)</sup>.

ولا شك أن هذا التقدم التكنولوجي الهائل والذي كان ثمرة الإهتمام بالعلم والمعرفة قد حل محل عوامل الإنتاج التقليدية، وحل أيضا محل القوي البشرية العاملة الغير مهيأة للتعامل مع هذه التكنولوجيا المتقدمة مما سيؤدي إلى مضاعفة مشكلة البطالة وتقليل فرص العمل بحيث لن يحصل عليها إلا من أتم تعليما متميزا، وحصل علي تدريبا مكثفا.

إذا كانت التحديات الخارجية تمثل قوة ضاغطة علي الحكومات والأنظمة فإتيا أيضا لها تأثيرها الخطير علي تفكير شبابنا وقدراته، فإن التحديات الداخلية تكاد تشمل حركته وتعطل تقدمه، بل وتقف حجر عثرة في سبيل ارتقائه وتطوره، وعلي سبيل المثال فإن الدراسات المستقبلية محدودة للغاية، وما يتم منها لا يخرج عن النطاق الأكاديمي، ولا تتحول لكي تصبح جزءا من التفكير البشري أو السلوك العلمي والممارسة الفعلية، والملاحظ أن تفكير الأفراد يقوم أساسا علي أن المستقبل شيء مجهول وبالتالي فهو يسمح بجميع الاحتمالات، بل أن مجرد رسم خطة في الحاضر لما يمكن أن يحدث في المستقبل يعد بالنسبة لهم ندخلا من العقل الإنساني في أمور سوف تسيير تلقائيا لأنها مفردة من قبل، ولا يمكن للإنسان أن يتدخل فيها.

ربما يعود ذلك إلي ثقافات تقليدية كان لها دورها في تأصيل موروثات تحولت إلي سلوكيات تتم عن تراكل ولا مبالاة وتكاسل وانعدام لرؤية مستقبلية وهكذا تسيطر عليه فكرة أن المستقبل ليس نتيجة منطقية للحاضر، وليس تطورا طبيعيا له<sup>(8)</sup>.

والواقع أنه في ظل الفهم التقليدي للدين، والذي ينطوي علي قدر كبير من التوكلية والإيمان بالمكتوب دون فهمه فيما صحيا، يكون من الطبيعي سيادة مبدأ عدم خضوع المستقبل لإرادة الإنسان وتخطيطه لأنه يدخل في نطاق المجهول، بل أن أية محاولة لتدخل الإنسان في تحديد مصيره أو تغيير مجراه ينظر إليها علي أنها خروج من الإنسان علي الإرادة والمشيئة الإلهية، ومن هنا ساد الاعتقاد في أكثر الأوساط الثقافية بأن الإنسان لا يملك من أمره شيئا، لأن المستقبل بيد الله، ويشير الدكتور هزاد زكريا إلي أن هذا التفكير التقليدي في فهم المستقبل أدي إلي مفارقة غريبة إذ إن الإنسان في ظل هذا التفكير لا يضمن سوي بالمستقبل الأخروي، والذي يتحدد فيه جزاؤه وفق أعماله في الدنيا، فهو إذن بظل خاضعا للحظة الحاضرة لأن تعديه لتلك اللحظة ونطلعه إلي المستقبل الننيوي والذي هو بيد الله كما أشرنا من قبل سوف يتعارض مع رؤيته للمستقبل الأخروي الذي هو بيد الإنسان.

وإذا كان المستقبل الوحيد الذي يضمن الإنسان التحكم فيه هو المستقبل الأخروي فقد يدفع تلك الكثيرين إلي الارتكان علي هذا الأمل تاركين المستقبل الننيوي بوصفه مجهولا خارجا عن سيطرته<sup>(9)</sup>.

من شأن هذا التفكير الذي ساد معظم معاهدنا ومؤسساتنا التعليمية أن يحد من طموح شبابنا وتطلعه إلى تغيير واقعه باستمرار، بل أنه يؤدي إلى سلبيته وجموده إزاء متغيرات العالم والذي يجب أن يوهل نفسه لمسائرها.

إنه يواجه تحدي العالمية الذي يضغط بشدة على وطنيته وثقافته وذلك من خلال فيضان المعلومات والتكاثرات المعرفية وثورة الاتصالات الفائقة، والمجتمع بأجهزته المعنية يستطيع أن يقلل أو يمنع وقوع أضرارها ولا يستطيع أن يتعامل معها بضوابط أخلاقية، فالمعروف إن المعلومات أيا كانت هي مزيج من الخير والشر، وعندما يكون حجم المعلومات معقولا فإن المجتمع بأجهزته ومؤسساته كالمدرسة والجامعة والمؤسسة الدينية، والقضاء، والقانون... الخ يستطيع أن يتعامل معها ويفرزها بما بقية من شروها أو مردودها السلبي، أما وأن هذا الحجم من المعلومات قد تعدي حدود وإمكانيات المجتمعات في العالم كله، فلم يعد من السهل التحكم في كمه أو كيفه وليس أمامنا سوى أن نوهل شبابنا لتمييز الصالح من الطالح مع مجابتهها بتأكيد كل ما هو وطني ويدخل في صميم هويته العربية والإسلامية.

وإذا كان القرن الحادي والعشرين هو قرن العالمية، وبحيث أصبح هناك ضغطا شديدا على كل ما هو وطني، فإن مجال تفكيرنا يجب أن يكون في هذا البعد الدولي ككل خاصة ونحن جزء من هذا المجتمع الذي يجب أن نفكر بعقله وواقعه بمعنى أننا إذا كنا نستطيع أن ننزل عن هذا التيار ونعيش بعيدا عن الأحداث، فإنه ليس أمامنا إلا أن يبقى الاهتمام العالمي جزءا من نظرتنا للأمور، لأن الأحداث الخارجية لم تصبح أحداثا خارجية سواء بالمعنى العلمي السليم أو المعنى اللغوي، فكل حدث خارجي، وكل حدث دولي ممكن أن يكون له تأثيرا محليا وتأثيرا وطنيا والعكس صحيح، ولم يعد في مقدور أي دولة أن تقبع داخل حدودها دون أن تتأثر بما يواجهه غيرها من أخطار.

علينا إذن أن نأخذ بأسباب التقدم، وأن نحرص على التمسك بالجانب المشرق من حياتنا والمتمثل في قيمنا وأخلاقنا وتقاليدينا، لأننا شعب له قيمته الإنسانية الرفيعة وتراثه الحضاري، إذ أن إغفال الجانب الروحي والوجداني من حياتنا سيؤدي إلى أن يفقد الإنسان مصدرا هاما من مصادر السعادة والطمأنينة، وهي سعادة لا يمكن أن تعوضها أي تكنولوجيا مهما بلغت درجة تقدمها، علينا أن نكون قادرين على المواءمة بين الاعتبارات الوطنية والاعتبارات العالمية، وكذلك المواءمة بين التكنولوجيا المتقدمة، وقيم الحضارة والثقافة الوطنية، وأن نستخدم أساليب ومعدات التقنيات الحديثة في التأكيد على الضوابط التي تحمي جذورنا وتقاليدينا وتحافظ على قيمنا، بل ونحول دون أن تتغلغل سلبيات تلك التكنولوجيا في حياة شبابنا فيكون من نتائجها التحلل الأخلاقي، والتفكك الأسري والتمرد والعنف والجريمة والمخدرات أو حتى شيوع الفكر الأحادي الذي لا يعبا بالتغيرات ولا يقيم وزنا للاعتبارات<sup>(1)</sup>.

### رابعاً: أزمة الفلسفة والثقافة في النظام العالمي الجديد:

سأذا تفعل الفلسفة وكيف تواجه الثقافة نظام عالمي جديد يحارب طموح الهويته، المعبرة عن الشعوب سواء أكانت هويات شخصية أم اجتماعية أم دينية أم قومية ويحارب إشاعة ما يسمى بالهوية الإنسانية بمعنى أننا جميعاً بشر أو بالأحرى مختلفون فيما يطلق عليه لفظ إنسان تمزج له عين سائر الكائنات الأخرى، وإن اختلفت لهجات أو جنسيتها ولوننا فالإنسان هو الإنسان كما قال الكاتب الأمريكي مارتن آدرين في مقابلة "ما الإنسان" حيث قرر أن الإنسان هو الإنسان في كل مكان وهي الفكرة الجوهرية التي ركز عليها الفيلسوف "جيرمي بكتين" في كتابه الصادر عام 2014 بعنوان "حضارة التعاطف" والتي يرى أنها تمثل مستقبل الإنسانية في القرون المقبلة بعد أن تمر بمرحلة العنف الدموي والإرهاب المعمر، وحقبة الأوبئة من قِبل المفكرين والفلاسفة يتصورون نظريات وأفكار تبعد بالإنسان عن حقيقة التي قد عليها ولا يمكن تصور إنسان علي وجه الأرض لا يؤمن بقراب وطنه بل بل يرحب بهاء له، أو بين يؤمن به ويرود عنه بكل ما أوتي من قوة أو قيم وأخيه ومبادئ يتفق عليها طوال حياته.

هل تنسى الإيديولوجيات التي حاولت إخراج الإنسان عن طبيعته التي فطرها الله فيه بدعوى عدم الإيمان بسين أو وطن ونزعت عنه غريزة التملك باعتبار أن الشيوعية سوف تحقق له العدالة الاجتماعية وتطيح بالرأسمالية وقد أثبت التاريخ فشلها وإنتثارها إلى حد كبير، وإذا كانت الرأسمالية المستقلة قد فرضت سطوتها على معظم الأقطار مما ساعد على ازدياد الفقراء المطحونين فقراء، ونعم بالثروات والمكاسب المادية القلة القليلة من الأغنياء فلا شك أنه لولا الإيمان ما أصبح هؤلاء الفقراء على الأغنياء ولتحول العالم كله إلى غابة لا تحكمها قيم أو مبادئ أو أخلاق. إن هذا ما يريد مفكري الغرب بالعودة وفق نظام العولمة إلى البدايات الأولى بظهور البشرية حيث لم تكن الصراعات السياسية والاقتصادية قد احتدمت وتشتتت المصالح مما أدى إلى النزاعات والصراعات الفردية والجماعية<sup>(11)</sup>

ويشير هؤلاء مقولة أن الهويات الدينية سواء (بولية- يهودية - مسيحية - إسلامية) والهويات السياسية (شيوعية رأسمالية - إسلامية - ليبرالية - فوضوية - إلخ) سوف تقودنا إلى أصوليات متعددة وتؤثر في هويتنا الاجتماعية وسوف تفرض أملاً معيناً من السلوك الاجتماعي حسب الدين الذي يعتنقه الفرد أو معتقده ومبادئه السياسية التي يؤمن بها ويكافح من أجلها

بينما الهوية الفردية (الإنسانية) تشير كما يزعمون إلى أننا جميعاً متساوون مهما اختلفت جنسيتنا لأننا بشر.

ولقد تقاسي هؤلاء جميعاً أن المشكلة لم تكن في دين من الأديان إذا أن المشترك بينها أكثر من المختلف فيه فجميع الأديان تسعى إلى هدف واحد وترسم للإنسان طريق الهداية والإيمان كما أن الأنظمة والنظريات السياسية تدعو إلى الحرية والمساواة وإقامة العدالة ورفع الظلم وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

فالمشكلة ليست في الهويات بقدر ما هي في الإنسان وهل يمكننا تصور هوية إنسانية بلا مؤثرات في تكوينها الديني والسياسي والاجتماعي أنها نظرة ضد الطبيعة البشرية

أزمة الثقافة الوطنية في ظل العولمة (افتقاد الثقافة لأسس المنهج الفلسفي الصحيح):

كشفت الأحداث والتطورات المتوالية الأخيرة عن عجز العقل المصري في مواجهتها وإيجاد حلول مناسبة لها مما يؤكد أننا بحاجة للتعامل معها إلى ثقافة واعية مرنة ترك خطورة القضايا والمواقف في علاقتنا المتشابكة المتداخلة.

إما بسبب الطريقة البدائية في تناولها وإما بسبب القصور وضيق زاوية النظر لتلك القضايا والأحداث وقد يكون بسبب نقص المعلومات وكيفية توظيفها توظيفاً صحيحاً يتمشى مع منطق العقل ويستند إلى البرهان وهي بلا شك تتم عن ثقافة افتقدت المنهج العقلاني وافتقرت إلى بوصلة الرؤية الكلية وأصبحت غير قادرة علي تحمل وجهات النظر المخالفة ومحاولة الإقناع بالأدلة والبراهين.

ولا شك أن افتقار الثقافة الحالية إلى منهج الفلسفة وعناصره الأساسية من الحرية والعقلانية ومنطق البرهان والرؤية الكلية الشاملة والمنهج النقدي الموضوعي.

قد ساهم إلى حد كبير في تفاقم تلك المشكلات وكشف عن عجزنا في مواجهتها بحلول حاسمة.

والواضح أننا نعيش عصر اهتزت فيه الثقافة وتحلت عناصرها ومبادئها تحت وطأة وقوة النظام العالمي الجديد. إذ من المعلوم أن العولمة تسعى إلى تعميم نمط حضاري معين على جميع شعوب العالم، كما أنها أيديولوجيا تعني أمركة العالم والهيمنة الاقتصادية وسياسياً وهو نظام يرفض التعددية ويسعى إلى ذوبان الآخر في نظام غير محدد المعالم في جميع مجالات الحياة (اقتصادية - سياسية - ثقافية - أخلاقية - ... إلخ). فهي تسعى ثقافياً إلى التشكيك في المقدسات والقيم الأخلاقية والثوابت ولا تقدم نموذج كمثل أعلى أو قدوة؛ بل أن البديل هو خليط من الإباحية والتحرر والشذوذ ثم يستمر هذا التخليط ليجد الإنسان نفسه محزناً من كافة القيود والمبادئ ويعيش في فوضى الاختيارات الفردية المتعارضة وعشوائية التفكير اللاعقلاني، وتسود مظاهر التمرد والرفض لكل ما يقدمه المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف الهوية الوطنية والدينية والاجتماعية وبذلك تلغي التعددية للوصول إلى واحد موهومة تعمل عملها في تفكيك أو تحطيم القيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات.. إنها تتخذ من

لياتها الإعلامية والإلكترونية سبيلاً لتدمير الفكر والثقافة والرعي ... ورغم ما يبشر في الظاهر من أن العالم تسوده ثقافة واحدة وحضارة شاملة كان من المفترض أن تعمل على تاصيل التقارب والتآلف بين الشعوب (إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك إذ يعيش العالم مرحلة انعدام اليقين، وليست هناك إمكانية للتنبؤ بمستقبله فحاضرنا تسوده فوضى عارمة بلا حدود احتدمت فيه موجات العنف والإرهاب والتطرف... الخ فهل نحن أمام نظام عالمي جديد يختلف عن عالم القرن العشرين؟ أم أمام فوضى عالمية (خدعونا بقولهم خلافة) تطيح بكل شيء ولا توصل سوى لنزعات أحادية فردية؟؟؟<sup>(١٤)</sup>

الواقع يشير إلى أننا نعيش حالة من الفوضى العالمية التي أحدثتها ظاهرة العولمة أو التوكيكية، فقد مكنت تكنولوجيا المعلومات، واليات التواصل التي تخطت المسكان والزمان جماعات التطرف والإرهاب من صناعة المتفجرات التي حصدت أرواح آلاف الأبرياء وشردت ملايين الأسر والجماعات وخرجت النخبة الشيطانية لتؤصل فكرة أن الفرد هو القوة الدافعة لإحداث التغيير في السياسات بوجه خاص وفي كوكب الأرض بوجه عام. والواضح أنها تسعى لتأسيس فلسفة تعمل على تغيير المجتمعات من خلال التحالفات الشيطانية بين القوي الفردية المدمرة (الإرهاب) والحكومات العاجزة عن المواجهة وحدها، بعد أن فشلت الرأسمالية في تحقيق العدالة الاجتماعية لإيثارها حرية الفرد على حساب الجماهير العريضة، وفشلت الشيوعية في تحقيق الجانب الإنساني بعد إيثارها المساواة على حساب حرية الفرد وإفئانه في الجماعة. ووفقاً لما ذكره "كارن روس" في كتابه "ثورة بلا قائد كيف تستولي الجماهير على السلطة وتغير السياسات في القرن الحادي والعشرين" يشير إلى أن كلا الأيديولوجيتين (الرأسمالية، والشيوعية) فشلتا في تدعيم الجانب الإنساني، رغم أن الفرد هو الفاعل الحقيقي في تغيير الوضع القائم المأزوم، إلا أنه وهو يقوم بهذا التغيير ينبغي له أن يتضامن مع الآخر في إطار ما هو إنساني وهو ما تسعى إليه العولمة في مجالها الثقافي بتأصيل الهوية الإنسانية على حساب الهويات الوطنية والدينية والأخلاقية كما ذكرنا سابقاً.

فالعولمة تطارد الهويات وتلاحقها وتحاصرنا من أجل بقائها لتجهز عليها وتتغذى بها، بينما الهويات تكافح من أجل بقائها وتعاقد أسباب ذوبانها وتقف صامدة أمام فئانها وتصارع في طلب الأمن والأمان وتتشبث بالوجود والديمومة والاستمرار.

فهل تتأخر الفلسفة والثقافة وتواجه هذا الخطر الداهم للأمة العربية الإسلامية بفلسفة جديدة توصل للهوية العربية وتؤسس للمواطنة؟؟

خامساً: نحو فلسفة عصرية تؤسس لهوية ثقافية عربية وتوصل للمواطنة

الهوية - الثقافة - الانتماء - المواطنة ومشتقاتها تعبيرات شائعة يختلط في معناها الوصف بالقيمة نظراً لظهورها وتطورها خارج الإطار المعرفي للثقافة العربية، وتطبيقها على نحو متغاير مع متطلبات الناس في المرحلة الحالية، هذا من ناحية،

وغيره، أي في فإن المجتمعات في صيرورتها الضرورية وبعد دورات تاريخية عديدة يحتاج دائماً لتأكيد ذاتها ومراجعة انتمائها بالبحث عن المشتركات الإنسانية للوصول إلي ما يحدد هويتها ويضمن تحقيق المواطنة للجميع. لذا نرى أنه من الضرورية تحديد هذه المفاهيم ودور الفلسفة في تكوينها لتحديد الروابط المشتركة التي يجمعها بزوابط متينة مثل المصالح المشتركة والجغرافيا، والتاريخ واللغة والدين... وهي روابط تيسر بتوسيع مفهوم الهوية أو تضييقه، فالهوية الدينية أو الهوية العرقية أو الهوية القومية، أو الهوية الطائفية هي نماذج للهوية الضيقة، لكن عندما تكون الهوية جامعة لأكثر من قومية وأكثر من دين أو أكثر من عرق وأكثر من طائفة فإنها تتجاوز النطاق الضيق لتعبر عن المشترك الأوسع<sup>(11)</sup>.

وحقيقة الأمر فإن مشكلة الهوية وإشكاليات المواطنة والانتماء في هذا العصر، لم تعد مشكلة مجتمع بذاته أو جنس محدد وإنما هي كما يؤكد هنتجتون<sup>(12)</sup> هي مشكلة مجتمعات وبلدان متعددة، إذا يقول "ليست أمريكا فريدة في أن لديها مشكلة هوية، فالبلدان الوطنية سمة عالمية لزماننا، ففي كل مكان تقريباً يتساءل الناس وأعادوا تعريف ما هو مشترك لديهم، وما يميزهم عن الشعوب الأخرى. من نحن؟ والي من ينتمي؟، وبعد هنتجتون أمثلة لبلدان العالم التي تبحث في هويتها ليصل إلي أن الهوية الوطنية أصبحت ظاهرة عالمية. وأن العالم بأجمعه تقريباً مازوم بقضية اسمها الهوية... لقد برزت وشاعت الهويات الثانوية وأصبحت تشكل عبنا علي الهوية الرئيسية ولم يكن ذلك إلا نتيجة عدة عوامل أهمها: التطور التكنولوجي والإلكتروني ودخول العالم مرحلة العولمة بكل أشكالها، وبروز دور الأقليات في التعبير عن ذاتها باستخدام وسائل الاتصال والإعلام ومساندة مؤسسات المجتمع المدني المطالبة بحقوق الإنسان، هذا إلي جانب التحول الديمقراطي ونهاية الأيديولوجيات التقليدية وانتشار ثقافة الاستهلاك مع نظام الاقتصاد الحر ولا شك أن الخروج من هذا المأوق لن يكون إلا بتطبيق مفهوم العمل المنظومي الذي يعتمد فلسفة الكل للكل وهي فلسفة توصل لمفهوم المواطنة الذي يشكل قاسماً مشتركاً بين جميع طوائف وأعراق الشعب وهو ما سنوضحه لاحقاً.

فماذا تعني المواطنة وما علاقتها بالانتماء والثقافة إذا كانت الثقافة فلسفة والفلسفة ثقافة؟ أما المواطنة فهي علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد وبين الدولة ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (الفرد) الولاء والانتماء ويتولي الطرف الثاني (الدولة) الأمن والحماية علي جميع المستويات في الحاضر والمستقبل، ولا بد من الإشارة إلي أن هذه العلاقة لا بد وأن تقوم بشكل أساسي علي مبدأ المساواة المطلقة أمام القانون وفقاً لوثيقة التعاقد (الدستور) التي اتفق عليها الطرفان، فالقانون هو الذي يحدد واجبات وحقوق كلاً منهما وما يترتب علي ذلك من مسؤوليات.

ولابد من الاعتراف بأن مفهوم المواطنة قد يكون أكثر وضوحاً ونضجاً في الدول الغربية عنها في الدول العربية وذلك بفعل إفرزات الحداثة وما صاحبها من قيام الدولة القومية والفلسفات التي نادى بحقوق الإنسان في الحرية والديمقراطية والمساواة والتي بفضلها وتأثيرها انتقل نظام الحكم من الحق الإلهي للحاكم إلي حق

المواطن في اختياره وظهور سلطة الدولة ببنائها ومؤسساتها، مع رفض تنظير السلطة الدينية ومؤسساتها في كل ما له صلة بالعلاقة بين المواطن والدولة، بينما لا يزال هذا المفهوم يعاني من كثير من المشكلات في الدول العربية والإسلامية نظراً لأن الأثرية من الساسة وفقهاء الدين لم يفهموا الدين بمعناه الثقافي والحضاري الذي يؤكد علي فلسفة حقوق الإنسان والمساواة والحرية، وقبول الآخر المختلف واحترام حرية وأراؤه ومعتقداته، واستخدمت الدين كسلطة قاهرة تحمي بها مصالحها وتدعم بها مشروعيتها مما كان له تأثيراته السلبية علي مفهوم الانتماء والولاء للوطن.

أما مفهوم الانتماء فهو يشير إلي الانتساب لكيان ما أو مبدأ يكون الفرد متوحدًا معه مندمجًا فيه فيشعر بمكانته كفرد يدين بالولاء له كما يشعر بالأمان فيه، وقد تعددت آراء الفلاسفة والعلماء في تحديد أبعاد هذا الانتماء ما بين اعتبارات فلسفية ونفسية واجتماعية، فقد تناولته ماسلو Maslo من خلال الدافعية، واعتبره إيريك فروم Fromm حاجة ضرورية علي الإنسان إشباعها ليقهر عزله وغربته ووحشته، وعلي الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاهًا وشعورًا وإحسانًا أو كونه حاجة أساسية نفسية أو فسيولوجية إلا أنها جميعًا تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء وهو الذي يبدأ مع الإنسان منذ لحظة ميلاده بهدف إشباع حاجاته الضرورية وينمو هذا الانتماء مع نضج الفرد ويتحول من انتماء للفرد (الأم والأب والأسرة) إلي انتماء للمجتمع الكبير الذي عليه أن يشبع حاجات أفرادِهِ إلي جانب أن المجتمع أو الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر مهاراته وقدراته، علاوة علي أن شعور الفرد بالرضا الذي يستمدّه من انتمائه للجماعة يتوقف علي الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوصفه عضوًا من أعضائها<sup>(١٤)</sup>.

وهكذا نجد أن مفهوم الانتماء يسعى إلي توطيد الهوية، كما أن سلوكيات الأفراد تعبر عن هويتهم وبالتالي انتمائهم وشعورهم بوجودهم وكيانهم فهم مواطنون لهم انتماءات وطنية ولهم حقوق وعليهم واجبات تحددتها قوانين ودساتير ومؤسسات تعليمية وثقافية.

### الهوية والثقافة (اشكالية "الهوية" الوطنية و"الهوية القومية"):

الهوية مأخوذة من الضمير "هو" وتعني جوهر الشيء وحقيقته وماهيته، إذا عرفها الجرجاني بقوله: "إنها الحقيقة المطلقة المشتملة علي الحقائق اشتمال التواتر علي الشجرة في العنب"<sup>(١٥)</sup>.

فهي إحساس فرد أو جماعة بالذات، ووعي الذات بالأنس أو النحن وأنهم يمتلكون خصائص مميزة، ككينونة تميزهم بعضهم عن بعض، وهي جماع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به (اللغة) والتراث التي تأسست داخله، وكونت وعية علي مر التاريخ.



إن هوية الإنسان أو ثقافته أو حضارته هي جوهره وحقيقته. وهوية أمة هي صفاتها التي تميزها عن باقي الأمم لتعبر عن شخصيتها الثقافية والحضارية، ويعتبر الدين، واللغة المعبرة عنه، والتاريخ من أهم العناصر التي تشكل ثقافة الإنسان المجتمع - وتؤصل هويته<sup>(1)</sup>.

وبالتالي فإن مفهوم الهوية لا نستطيع فصله مهما تحرك أو تغير عن مفهوم التاريخ أو اللغة أو الطبايع والأخلاق ولا الدين بالطبع، علي أننا نستطيع أن نؤكد أنه رغم تعدد هذه العناصر في تشكيل الهوية إلا أن الدين واللغة يعدان من أكبر العوامل المؤثرة في تشكيلها باعتبار أن الدين بمعناه اللغوي " أي مطلق ما يدين به الإنسان من عقائد ومذاهب - هو العامل الحاسم والموجه لسلوك الإنسان وتكوين فلسفته أو رؤيته لكل ما يدور حوله أو تكوين نموذج المعرفة الذي يصدر من خلاله عن كل رأي وفكر وسلوك، بعبارة أوضح هو العمود الفقري لثقافة الإنسان والمجتمع باعتبار أن اللغة هي الوعاء الذي يتشكل فيه فكر الإنسان وعقيدته وفلسفته ومن ثم سلوكه في الحياة.

إذا كانت الثقافة هي المكون الرئيسي للهوية وهي أساس الانتماء فما هي الثقافة إذن؟ وهل يمكن أن يطرأ عليها تحولات (إيجابية أو سلبية) فتؤثر بالسلب أو الإيجاب على مفهوم الانتماء وتحقيق المواطنة؟

بعيداً عن تعقيدات استخدام الكلمة ومجالاتها المختلفة، حيث أن مفهومها يصاغ من وجهات نظر مختلفة، فإننا نستطيع استخلاص مفهوم اصطلاحي لها يشير إلى أنها النسق الفكري والقيمي والأخلاقي الذي يتخلل حياة المجتمع وحركته والذي يتفاعل بالضرورة مع معطياته المادية وأوضاعه الاقتصادية وتشكيلاته الاجتماعية، والمؤكد أن هذه الثقافة تتجسد فيما ينتجه الإنسان من أشياء وفيما يعتاده من سلوك مع الآخرين، وفيما يرغب فيه ويحبه (أو يكرهه) من مواقف دافعة أو محبطة، كما أنها تشير إلى قناعات الإنسان وتفرقة بين الحلال والحرام والمكروه والمستحب والجائز... بعبارة أخرى فالثقافة تتجسد في واقع الحياة من خلال تعامل الأفراد والجماعات مع كل ما يحيط بها ويعايشها (مادياً ومعنوياً) وهي بالتالي عملية تراكمية تخضع لعمليات التطور والتغير، أما أنها حركة متصلة عبر الزمان، إنها بلا شك أساس تكوين المواطنين وتحديد انتماءاتهم وهويتهم من خلال مؤسسات الدولة المختلفة (أسرة - مدرسة - جامعة - مسجد - كنسية - حزب - نقابة - نادي - مؤسسات ثقافية وترفيهية وفنية ورياضية - أجهزة إعلام ومحطات فضائية وأنوات اتصال إلكترونية ... إلخ).

ولا شك أن هذه المؤسسات المختلفة هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في تكوين وترسيخ الوعي والإدراك المعرفي والثقافي والقيمي للأفراد والجماعات، وبقدر وضوح الرؤية لديها وتحديد أهدافها فيما تقدمه، وبقدر اتساقها مع غيرها فيما نسعى إليه ينعكس ذلك علي استقرار أنماط العلاقات الاجتماعية وعدم اهتزاز القيم والمعايير الأخلاقية والدينية والسلوكية، كما أن تعارضها يؤدي إلي زعزعة الثقة فيما تقدمه وتفقد مصداقيتها فينعدم تأثيرها ويصير المجتمع ساحة للصراعات الثقافية

ومرغبا للأفكار والآراء المنحرفة مما يؤدي إلى خلل في الشخصية الفردية وانحطاب المجتمع ككل<sup>(١٧)</sup>

وإذا كان المجتمع المصري شأنه شأن سائر المجتمعات يشكل وحدة مجتمعية لها شخصيتها التي تستطيع أن تلحظها في عادة مصرية شائعة أو أغنية محددة أو لغة (لهجة) واضحة... الخ فلا شك أنه دخل هذا المجتمع شرائح اجتماعية متعددة وفئات متنوعة وتكلم منها ثقافته الفرعية التي توفر للفرد أو الجماعة الشعور بالهوية الخاصة بالثقافة التي ينتمي إليها ويعتز بها ورغم أن هذا الانتماء يحقق له قدراً من الأمن النفسي وعدم الشعور بالوحدة والتضامن إلا أنه يتطلب من المواطن مشاركة إيجابية ومساهمة وتعاون والتزام ومدافعة سواء تجاه المجتمع أو الفئة التي ينتمي إليها، إذن يمكننا القول بأنه داخل الفئة الواحدة لا بد من اختلاف وتعدد وتحكمها مقولة (تنوع وتعدد في إطار الوحدة) وهذا الأمر لا يسري على الإنسان وحده وإنما على سائر الكائنات في الكون، لكنها أعمق في الإنسان لأنه هو الكائن الوحيد الذي يشكل تاريخه وثقافته هو الكائن الذي يفوده وعيه وإدراكه إلى تكوين فلسفته ومبادئه.

ولا شك أن تاريخ المجتمع المصري وجغرافيته<sup>(١٨)</sup> كان لهما أثرهما في خفوت صوت التعدد الثقافي والتنوع الحضاري، لذا لم يكن من السهل حدوث تغيرات أو ثورات ثقافية إلا فيما ندر نظراً لتداخل العناصر الثقافية في بعضها البعض (الفرعونية القبطية - الإسلامية العربية) ويؤكد كثير من الباحثين الميتمين بالشأن الثقافي أنه مع الإقرار بخائر العزوات الاستعمارية ثقافياً إلا أن الأمر لم يخل من قدرة علي تمصير تلك العناصر الوافدة وصيرها في بوتقة الثقافة المصرية.

تكن الملاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تنوعاً وتعدداً ثقافياً واضحاً بدأ مع بدايات القرن العشرين وازدادت حدته في العقود الأخيرة وبدايات القرن الحادي والعشرين، والواقع يشير إلى أن اختلال الأوضاع الطبقيّة وتباين المستويات الاقتصادية وانحيار الحياة السياسية وضعف المشاركة الحزبية وهبوط الفنون بثنتى أنواعها لندرة الإبداع والابتكار لتخلف النظم التعليمية علي جميع المستويات ناهيك عن انتشار ثقافة العولمة وأدواتها المدمرة للعقول والمزيفة للرعي (المحطات الفضائية - الإنترنت واليقاته فيس بوك - تويتر ... الخ).

كل ذلك كان له أثره في التمرد علي التوحد الثقافي والهوية المصرية والتشتت بين ثقافات تراثية ماضوية وثقافات تحررية تمردية وكلاهما أحدث شرخاً عميقاً في الشخصية المصرية وانتماءاتها المحددة لهويتها المصرية بجوانبها الفرعونية القبطية الإسلامية العربية.

(١٧) من هنا تاريخياً البران الاستعمار التي تعرض لها الشعب المصري منذ فجر التاريخ (الهكسوس حتى الاستعمار الأمريكي "العولمة")، وجغرافياً التحبس والوحدة في نطاق المناخ المعتدل قليل هائل تباين شديد بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب، وكذلك التضاريس، ناهيك عن الموقع الذي جعل مصر تتوسط قارات ثلاث، ناهيك عن تريان الحياة (نهر النيل) الذي فرض توح من المركزية الشديدة، وأنظمة الحكم المركزية.

وهكذا فمن خلال استيعاب تطور مفهوم الثقافة في تاريخ مصر الإقطاعي عظمي  
 انحصار المفهوم فيه بوضع أن حصراً وصحفاً من الكفاح من أجل النهوض الوطني وأنها قد  
 توطئت علاقتها بالمكان حتى عبر الزمان وقد عكست المواقف الحاسمة لا يستعمل بها  
 خلال تلك المرحلة المتأخرة من الإقطاع الوطني والإقطاع عظمي خصوصاً النضال الوطني  
 والفكرية بل أن عبر كتابه الثورية كانت تصور هي أكثر الإحسان عن حركات وتطويع لها  
 محطاً لثبات القسطنطينية خصوصاً قسطنطينية ١٩١٩ شرح القسطنطينية خصوصاً بضمير  
 للمصريين "، وهي ثورة ١٩٥٢ وبمحاوية الاستعمار كان المصريون يرتدون ثوبهم  
 بعبق وأحياناً مصر، وتكون فقد المصريون في ٥ يونيو ١٩٥٢ عبراً عزيموا عن أوضاعهم  
 (أو عن مبادئ) كان شعارهم "ما أخذ بالقوة لا يسترد بالقوة" ولم تغير أكثر من  
 ست سنوات حتى استطاع المصريون استرداد وطنهم العالي المستولم من الاستعمار  
 المسيهي في عهد استمر حيث العاطفة القوية بالولاء الوطني فكان النصر واسترداد  
 الأرض، وما هو التاريخ المعاصر ويثبت ذلك الحقيقة الدائمة فحين شعر المصريون  
 أن الوطن قد سقطت منهم بعد ثورة ٢٥ يناير التي ثار فيها المصريون عظمي الفساد  
 والاستبداد خرجوا جميعاً متحالين ضد الدكتاتورية والاستبداد القومي المتمثل في  
 جماعة الإخوان المسلمين ولم يستعروا حكمها للوطن أكثر من سنة واحدة بعد أن شعر  
 المصريون أنهم (أي الجماعة) وفرطون في الوطن وبمجاناً وباسم الدين وبمعاون  
 نهج الثورة المصرية المرفقة لصالح الأمة أو الجماعة التي يتكلمون إليها فكانت ثورة  
 ٣٠ يونيو المعبرة عن إرادة شعبية في استرداد الوطن وحمايته من التفكك والضياع

وهكذا كان الشعور الوطني يعبر عن انتماء حقيقي للوطن وكفاح من أجل المواطنة

ورغم بروز هذا الانتماء الوطني إلا أنه لم يتسلخ عن انتماءه القومي رغم أن جميع  
 الدراسات تؤكد أن هناك اختلافاً كبيراً بين الهوية الوطنية والهوية القومية  
 Nationalism وهي تلك الهوية التي تنطلق من الثقافة الواحدة المتمثلة في اللغة أو  
 الدين أو العرق... إلخ. وظل الإنسان المصري طوال تاريخه الحديث والمعاصر  
 مزماً بأن هويته القومية ذات البعد الديني والعربي لا تتعارض مع هويته الوطنية  
 ذات البعد التاريخي والجغرافي وما ذلك إلا لأن الدين (إسلامي - مسيحي) كان يمثل  
 بالنسبة للمسلم عقيدة وإيمان وفلسفة وحياة. كما كان يمثل للمسيحي أو غير المسلم  
 (ثقافة وحضارة) إذ قامت الحضارة الإسلامية ذات الإنجازات الحضارية العظيمة  
 على الدين الإسلامي واللغة العربية ونعم فيها غير المسلمين بالحريمة والتسامح  
 والمزاخاة وفقاً لقواعد الدين ومبادئه السمحة. غير أن الواقع أبعد كثيراً عن هذه  
 القواعد (المثالية) وحفل التاريخ الإسلامي بالكثير من الأخطاء الجسيمة على المستوى  
 السياسي وتعددت الصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولم تثبت تجربة  
 الحكم والحاكمية الإسلامية أي نجاح في البلاد التي حكمت باسم الدين ورغم ذلك فما

زال حلم الدولة الإسلامية والخلافة بمثل الركن الأساسي في هذه الهوية رغم ابتعادها عن أرض الواقع<sup>(\*)</sup>

أما الهوية القومية والتي ينتسب فيها المصريون إلى وطن كبير يتكلم أهلها العربية ولهم تاريخ مشترك من الكفاح ومواجهة المؤامرات الاستعمارية وله قيمة ومبادئ الأخلاقية المستمدة من دينه الإسلامي الذي تدين به أكثر هذه الشعوب وله ثقافته بجوانبها المادية والمعنوية فحقيقة الأمر أن الإنسان المصري لم يتخل يوماً عن متطلبات هذه الهوية ولم ينعزل عن قضاياها ومشكلاتها (من أمثال تلك قضية فلسطين، وقضية احتلال العراق للكويت وغيرها) ولا شك أنه بعد فشل التجارب الإسلامية في الحكم والخلافة اتجه كثير من الكتاب إلى تحييد الهوية القومية رغم ما يسمي إليه الغرب وأمريكا الآن من محاولة تقنين تلك الأقطار العربية إلى كيانات صغيرة متناحرة وفي ذلك يقول عابد الجابري "إن الهوية القومية صارت حقيقة نفسية فضلاً عن كونها واقعاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ودولياً حتى ولو لم يجمعها وحدة سياسية وكيان واحد، وهي الهوية الأقرب إلى الواقع بالمقارنة بالهوية الدينية إذ تعتمد على العروبة كمنطلق في تحديد الهوية القومية للشعوب التي تعيش في الوطن العربي"<sup>(١٨)</sup>

وفي النهاية نستطيع التأكيد على أنه لا تعارض بين هويتنا المصرية الوطنية المستمدة جذورها التاريخية من "الفرعونية القديمة" وبين هويتنا القومية (القائمة على أسس دينية إسلامية عربية وغيرها) وفي ذلك رد على من حاولوا هدم تاريخنا وثقافتنا المصرية القديمة باسم الدين (وهو منهم براء) أو أولئك الذين أرادوا إقصاء مصر عن دورها القومي وتصديها لمحاولات تقنين وتقسيم الأمة العربية وإضعاف دورها (وهو ما ضلني بالفشل الزريع) وسألهم هل كان تحقيق الهوية القومية في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأيرلندا... إلخ حائلاً دون تحقيق هويتها الوطنية (كدول قائمة بذاتها) أو هويتها الشاملة بكونها أوروبية (على المستوى القاري).

بل نستطيع القول بأن تحقيق الهوية الوطنية المرتبطة بكيان سياسي واجتماعي واقعي هو شرط لا بد منه لتحقيق أية هوية أخرى أوسع منها، وأن التأكيد على الهوية الوطنية في هذا العصر أصبح من الضروري لكي يتكامل مع سائر الهويات الأخرى ويكون من القوة التي تحميه من شبح التفكك والانقسام.

### سادساً : رؤية مستقبلية لتزواج الفلسفة والثقافة في عالم متغير

إذا أرادت الدولة أن يكون لها مكان وتأثير في هذا النظام الذي لا يرحم فإن الحل في كلمة واحدة هو العمل المنظومي. فكلما كان الفرد منظماً في إدارة أنشطته كلما كان المجتمع أكثر انضباطاً والدولة أكثر تحضراً، فالدعوة إلى تنظيم أنشطة الأفراد داخل

(\*) فشلت التجربة فيما يسمي بحكم الإخوان المسلمين على جميع الأصعدة وفي كثير من الدول التي حاولت اعتناق الهوية النديية وتحولت إلى جماعات عطف وإرهاب أساءت إلى الدين الإسلامي وأطاحت بهويته.

المجتمعات هي أول خطوات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والثقافي حيث يؤدي ذلك إلى الارتقاء بالأداء المهني والاقتصادي كما يؤدي إلى الوعي بالحقوق والواجبات واحترام حرية وآراء الآخرين وتقدير مواهبهم وقدراتهم وتحقيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وتنتشر أنماط العدالة الاجتماعية ويسود مبدأ المواطنة لجميع الأفراد حيث يشعر الجميع أنهم شركاء في هذا الوطن وبذلك يرتقي الوعي السياسي والفني والبيئي. وهذا يجب أن يتم في إطار من الحرية المسنولة لجميع الأفراد وإذا بدأ المجتمع بأفراده وساد العمل المنظومي تعاملات الفرد في إطار أخلاقيات المهن المختلفة أدى ذلك إلى حدوث تكتلات إقليمية ناجحة بين الدول فيجمع بينها إطار ثقافي وحضاري حتى وإن اختلفت النظم السياسية لها.

ولذلك ظهرت في العالم دعوات سلمية لنشر القوة الناعمة، يسمي بالثقافة الخضراء التي تقرب ولا تفرق تبني ولا تهدم، لا تشوه أعرافاً أو حضارات أو ديانات شعوب بعينها، بل أنها ثقافة حيادية أهدافها سامية تقوم علي إتاحة العلم والمعرفة للجميع تعمق الحوار لا الصراع أو الصدام بين الحضارات تدعو للتسامح وتبذ العنف والإرهاب.

الثقافة لا يمكن أن تكون أحادية في ظل العمل المنظومي أي لا تكون خطية معرفية فقط بل لابد وأن تنعكس علي المهارات وعلی سلوك الأفراد.

إن عصر العولمة يفرض علينا واقعا نتعايش معه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذا الواقع يقتضي أن نعيد النظر في برامجنا التعليمية والثقافية بحيث نعد جيلا قادرا علي تحمل التحديات (القرن ٢١) جيلا مسلحا بالفكر المنظومي الشامل، الفكر النقدي القادر علي التغيير للأفضل والأحسن المسلح بأدوات العصر وتقنياته وأخلاقياته.

إن الثقافة المنظومية هي ثقافة ليست أحادية الجانب بل هي متعددة الجوانب فلها ثلاث جوانب تتكامل كلها ليكون لها تأثيرها العميق علي الأفراد والمجتمعات فلها الجانب المعرفي والجانب المهاري والجانب الوجداني أو الأخلاقي فكم المعلومات يجب أن يتحول إلي معرفة ترتبط بالبيئة والتكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي تنعكس علي مهارات الإنسان الذي اكتسبها وتكون لديه قدرة مهارية علي حل المشكلات والتعامل مع البيئة المحيطة به دون صدام فإذا حدث ذلك انعكست هذه الثقافة علي تفكيره وأصبح تفكيره منهجيا علميا ولديه اتجاهات إيجابية نحو المجتمع الذي يعيش فيه وتمثل في سلوكه قيم الدقة والأمانة والصدق والانتماء. هذا الجانب الأخلاقي هو أهم الجوانب الثقافية لأنه يتسق مع الأديان ويتوافق مع المواثيق الأخلاقية<sup>(١٩)</sup>.

### سابعاً الفلسفة الإسلامية بروية تجديدية عصرية :

إذا كانت عهود التفكير الفلسفي القديمة وفي العصور الوسطى قد اخطأت حين توهمت بأن الفكر وحده قادر علي أن يخلق بقواه الخاصة معرفة جديدة وأن العقل إذا مارس فعليته استطاع ان يستخلص قادراً كافياً بالعلم فإن التصور الجديد للفلسفة يقوم

على أن التفكير الفلسفي لا يعمل في كلف حقائق جديدة بقدر ما يعمل في إلقاء طرس جديد على حقائق موجودة معروفة عن طريق التحليل والتفسير ، وعلى ذلك فإن السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا الآن هو : ما هو تصورنا لشكل مناهج تدريس الفلسفة في المستقبل في ظل ثورة التكنولوجيا المتسارعة وثورة الاتصالات العالقة والتغير عن بعد ، وفي ظل المكتبة الإلكترونية ، وفي ظل التكاثر المعرفي غير المسبوق ؟ هل ما كان حائزاً في وقت ما من أن الأساس هو الحفظ والتلقين أصبح ملائماً للعصر الحالي وكل ما فيه أصبح قائماً على القدرة على الابتكار والاكتشاف والتدريب المستمر ؟ ثم ما هو دور المعلم في هذا ؟ هل هو القائد المسيطر الإيجابي الفاضل والمتحكي في العملية التعليمية أما هو العامل المساعد المنسق المحفز الذي تكون مهمته الأساسية هي إطلاق قدرات الفريق الذي يقوده في المدرج ؟

ثم ما هو شكل وسائل التعليم وطرق التدريس ؟ هل تتناسب الطرق التقليدية التي تعتمد على الفصل أو المدرج والسيورة والكتاب مع تحديات تكريس قوة العقل وتثمين الاختلاف والابتكار وتؤمن بمنهج علمي في تفكيرها وحياتها وتضغط بذو واحد فيكشف أمامها عالم معلومات لا نهائي يحتاج عقلية مرنة تستوعب وتقرن وتنتج وتستنجد ؟

بنائية لابد وأن نؤمن بأنه إذا كانت كل الظروف الموجودة حالياً سوف تتغير حتماً في المستقبل فلا يجب أن يكون تصورنا قائماً على فكرة الثبات والاستاتيكية ليس فقط في مجال الأفكار والقضايا الفلسفية ، بل في كل مجالات الحياة ، كما يجب أن نضع في اعتبارنا البعد العالمي وما يتستبعه من نتائج تتصل بالمناهج وطرق التدريس واللغة التي نستخدمها والأساليب التي تتبعها مع تطوير تخصصاتنا بما يتلائم مع طبيعة العصر ومستجداته .

وإذا كان الهدف تخريج إنسان قادر على العيش في القرن الحادي والعشرين فإنه يتطلب منا أن يكون البعد المستقبلي جزءاً أساسياً في تفكيرنا العلمي بحيث ينعكس ذلك بطريقة عملية في مناهجنا التي ندرسها لطلابنا وفي أساليب تدريسنا بل وفي مقررات الدراسة ، على ألا يقتصر ذلك على نطاق الجامعة بل يبدأ مع جميع مستويات التعليم قبل الجامعي فلا يكفي فقط أننا كموجهين ومدرسين نشخص وننظر وندرس أوجه النشاط الموجودة في مجالات تخصصاتنا فيما يتعلق بالماضي وتجزيه والحاضر ودوافعه ، بل يجب أن يكون البعد المستقبلي واحتمالاته جزءاً أساسياً من تفكيرنا وهذا يقتضي أن ننقل من عملية الحفظ والتلقين التي كانت سمة المجتمع الزراعي والصناعي في بعض مراحله إلى الخبرات والقدرات ، يجب أن ننقل من أسلوب تعليمي يعتمد على كم معرفي كنا في الماضي نستطيع استيعابه ، إلى أسلوب يوظف العبثان المعرفي الحالي والذي أصبح من المستحيل على أي إنسان أن يعامل بقدرات استيعابية أو تذكيرية (٢٠).

أى يجب الانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة التعلم لأن التعليم يستلزم كماً معرفياً عند المعلم ينقله إلى الطالب ، أما التعلم فإنه يعتمد بصفة أساسية على قدرة الطالب وخبراته ، وأقصى ما يمكن أن يتبحه المعلم لتلاميذه هو دور المساعد والمرشد والمنسق والمحفز الذى يأخذ بأيديهم ليديهم على استخدام الأسلوب العلمى فى الدراسة والتفكير ، يطلق طاقات المتعلمين من طلابه من خلال الأسلوب الديمقراطى الذى يشجع التعدد والأختلاف ويدعو للحوار . ويجب أن نؤمن بأن أسلوب الحوار هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذا الكم من التناقضات وهو البديل الوحيد لتجنب الصدام وهو الوسيلة الوحيدة التى تضمن استمرار الجنس البشرى وإحداث التناسق فى حركة الحياة .

يجب أن ندرّبهم على التعليم الذاتى ، وعلى البحث عن المعلومة وعلى طرق وأساليب البحث العلمى ، وعلى أفضل الطرق لمعالجة المشاكل التى تطرأ على واقع الحياة وعرض أنسب الحلول لها .

وإذا كنا نحتاج إلى ترسيخ قيم الإبتكار والمبادأة وتجويد الأداء وإتقانه وإحترام روح العلم ونبذ الخرافة فيجب أن نعمل على تغيير مفاهيم الثقافة والقيم التقليدية حتى تتوكل مع متغيرات العالم وتوافق مطالب التقدم وتخدم طموحات التنمية والمشروعات الكبرى .

وإذا كان الإنسان الأول فى سبيل دفاعه عن نفسه وإعتماداً على غريزة حب البقاء تعلم كيف يصارع الطبيعة واتخذ فى سبيل ذلك طرقاً وحيالاً عديدة ، فإنه فى هذا العصر إذا لم يعتمد على المنهج العلمى الذى تقتضى قواعده تحديد المشكلة والهدف وتحليل البيانات والمعلومات ، ثم تحديد الوسائل مع تقدير الاحتمالات ووضع الخطط وتحديد البرامج للوصول إلى النتائج التى يستطيع تقييمها تقيماً علمياً فغنه سيحكم على نفسه بالفناء وقد ينفلت منه عصره وكم قامت حضارات جديدة على أنقاض حضارات مهلهلة .

هذا المنهج لا يتعلق بالعلوم فحسب ، بل أنه من صميم الدراسات الفلسفية وهو أول ما يجب على الطالب عامة وطالب الفلسفة خاصة أن يتعرف عليه ويتخذ أسلوباً لتفكيره وحياته حيث أنه يتصف بالموضوعية والحيطة والتجرد والنسبية وهى سمات ستؤدى إلى تكوين عقلية منهجية ناقدة حرة ، قادرة على تخطى القديم التقليدى بأشكاله المتورثة ، إلى الحديث المتجدد بتطوراته المتعاضمة ، بل سيؤدى إلى أن تختفى كثير من القيم السلبية التى تسيطر على تفكير شبابنا وسلوكهم .

وإذا كنا نرى ضرورة تدريس هذا المنهج للطلاب منذ السنوات الأولى فى المدرسة وبعث يستمر معه حتى يغدو سمة مميزة لسلوكه الفعلى ، فإننا نؤكد أن المستوى الجامعى الآن يجب أن يكون القاعدة الأساسية التى يجب أن ينبنى فوقها إعداد وتدريب مستمر لتأهيلهم لإدوار متعاضمة ومتغيرة فتنتقل ملكاتهم العقلية وإبداعاتهم الأدبية .

## الفلسفة الإسلامية برؤية تحديدية عصرية :-

تتخصص رؤية المستقبلية التي أزعجتها يمكن أن تساهم في تحديد الفلسفة الإسلامية في تناول أربع جوانب هي :-

١. القضايا العصرية.
٢. المقررات الدراسية.
٣. المنهج وطرق التدريس.
٤. أسلوب التقويم فيها.

ففيما يتعلق بما يستجد من قضايا وما يستحدث من إشكاليات فالواقع إن الفكر الضمير ما هو إلا انعكاساً حقيقياً لما يسود المجتمع من قضايا ومشكلات سواء كانت علمية، سياسية أو دينية أو إجتماعية، وإذا كانت الفلسفة تعبيراً عن مطلبات العصر ومشكلاته فإن على الفلسفة الإسلامية في عصرنا الحاضر أن تهتم بالقضايا العصرية وتواجهها وتبدي الرأي فيها سواء أكانت رؤية عقلية أم تأويلية لنصوص مقدسة قد تتضمن بصفة شمولية الإشارة إلى بعض القضايا والتحديات، إن قضايا علمية مثل زرع الأجنة، والموت الإكلينيكي ونقل وبيع الأعضاء، والاستنساخ، وقضايا إجتماعية مثل التأمين وفوائد البنوك وخروج المرأة للعمل والفنون والقيم والأخلاق وقضايا فلسفية مثل الحرية والعدالة والديموقراطية والتطرف والهوية والعصرية... الخ، تحتاج إلى أن يتناولها مفكرينا بالبحث والدراسة والتحليل والمناقشة، إن سر هذا التناول يجعل الفلسفة الإسلامية تعيش في وجدان شبابنا ولا تدفعهم إلى الحيرة والشك خاصة وأن علماء الدين قد لا يجدون من النصوص الظاهرة ما يمكنهم من إخراج حيرة الشباب وإرتياحهم إذن ففتح باب الاجتهاد وتأويل النصوص الشنبية يعد مطلباً أساسياً في هذا العصر الذي أصبحت فيه منجزات العلم تهدد ثوابتنا الإيمانية.

أما فيما يتعلق بالمقررات الدراسية التي تتضمنها الفلسفة الإسلامية، فإن الطالب يدرس مجموعة من المقررات ينفصل فيها كل مقرر عن الآخر، فهو يدرس الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام والتصوف دراسة تاريخية بحثية تعرض لفرق وأشخاص وقضايا دون إهتمام بإظهار الفروق الجوهرية بين كل مقرر وآخر أو دون إظهار الروابط التي تربط بينهم.

وأرى أن تحديث المقررات يبدأ من دراسة المفاهيم التي يتضمنها كل مقرر وإذا أردنا حياة فيها مقومات التقدم فلنبداً باللغة وتحليل المصطلحات موضحين أهميتها ومعناها ودقتها وتطورها، إذ أن عقم التفكير، وامتناع الإبداع والأخذ عن الأسلاف تارة والغرب الحديث تارة أخرى إنما يعود إلى الطريقة الغامضة التي نستخدم بها اللغة، فالعبارة اللغوية هي الفكرة وإذا غابت العبارة غابت معها الفكرة وإذا اضطربت



لضطراب المعنى ، من هنا نستطيع أن نفسر اهتمام الفكر الإسلامي في بداية عهده باللغة وعناية المسلمين الأوائل بفهم الكتاب الكريم ولغته فهما دقيقاً ، وحين أرادت أوروبا أن تنهض من ظلام العصور الوسطى قام ديكرت في فرنسا وجعل اللغة الواضحة هي أساس التفكير المنهجي السليم وكذلك دعا بيبكون في إنجلترا إلى إنبعاد عن أفكارنا كل غموض وتلتزم الدقة والوضوح في عباراتنا ، بل أن رجال الثورة الفرنسية قد أقاموا مجمعا للبحوث العلمية كان من أحد أقسامه قسماً مختصاً بتعليم الأفكار أو الأيديولوجيا وكان هدفه الأساسي دراسة اللغة دراسة تمكنهم من استخدامها بدقة ووضوح ، وعلى ذلك فمقررات الفرق الأولى يجب أن تهتم بتحليل مصطلحات الشعب الثلاث للفلسفة الإسلامية مع التركيز على مراحل تطورها ومعانيها التي اكتسبتها خلال فترة تطورها وحتى ظهورها في العصر الحديث مع ضرورة أن تكون هناك مقررات خاصة بالنصوص الفلسفية الخاصة بفلسفة أو بقضايا مع التركيز على تحليلها تحليلاً موضوعياً يوضح جوانبها الإيجابية والسلبية ومقارنتها بنصوص أخرى لنفس الفيلسوف أو لغيره لإظهار جوانب الإتفاق والإختلاف.

إلى جانب أن تعلم المفاهيم واكتسابها يدل على الفهم ، والفهم نفسه عبارة عن عملية عقلية ومعرفية تهدف إلى معرفة الإرتباطات والعلاقات بين الموضوعات المختلفة ، أى أنه عملية إيجابية نشطة وعن طريق المقارنة والتمييز والتحليل والترتيب والتنظيم والتصنيف للموضوعات المختلفة وللمفاهيم يصل الطالب إلى تعلم التفكير السليم والمنظم كما أنها تعمق الوعي الفلسفي عنده وتعوده على الرؤية النقدية الشاملة بل وتدرجه على الإنتقال من الجزئي إلى الكلي وتكوين رؤية كلية شاملة ويصبح مؤهلاً لرؤية استراتيجية مستقبلية (٢١)

وإمعاناً في تحديث مقررات الفلسفة الإسلامية فإننى أرى تدريسها كقضايا ومشكلات في سنوات الدراسة المختلفة ويكون التركيز على القضايا ذات الأبعاد الإجتماعية أو الدينية أو السياسية أو الثقافية أو القضايا ذات الأبعاد المتعددة على أن يتضمن المقرر المشكلة ونشأتها وظهورها وتطورها حتى العصر الحاضر. وعلى سبيل المثال مشكلة مثل العدالة أو الحرية فنعرض للقضية كما ظهرت في واقع الأمة الإسلامية عند نشأتها ثم رؤية بعض فرق الكلام لها (يفضل فرق مختلفة في أرائها لإبراز المقارنة) ثم يعرض للقضية عند بعض فلاسفة الإسلام ذوى الإتجاهات المتباينة ثم عند صوفية الإسلام ثم نعرض لتطور القضية وظهورها في العصر الحديث ورؤيتنا لها مستقبلاً في ظل أليات ومستحدثات الحضارة مع ضرورة التنبيه على الفروق في تناول المفاهيم بين النسبى والمطلق حتى لا تختلط المفاهيم وتتحرف التوجهات

ومثلاً مشكلة الخلق يتبع معها نفس المنهج السابق ثم نحاول عرض رؤيتنا لمشكلة الخلق في العصر الحديث ، عصر العلم والتقدم واستتساخ البشر وتغيير الجينات الوراثية ، ومشكلة القيم الأخلاقية .... الخ ، كذلك نرى ضرورة دراسة فلسفة العلم مع القضايا السابقة والتي ترتبط بالفلسفة الإسلامية مثل فلسفة الفكر السياسى الإسلامى ، فلسفة اللغة العربية وفلسفة الدين وفلسفة الحضارة الإسلامية ، الثقافة الإسلامية ، المذاهب ، والمذاهب المعاصرة.

كما يجب أن يدرس الطالب مقررات الفلسفة الإسلامية ذات البعد التاريخي كقرارات (الفلسفة الإسلامية عبر التاريخ) والمقررات التي تعود الطالب، وتكثبه على إجراء البحوث، كما يجب أن يكون هناك مقررات اختيارية حتى تنمي عند الطالب القدرة على الإختيار وتحمل المسؤولية والإستقلالية، أما طرائق التدريس فيجب أن تعتمد على الحوار والمناقشة والتصويب والتصحيح مع ضرورة تكليف الطالب بجمع مادة المقرر وتنظيمها وعرضها والمشاركة في استخلاص الأفكار والنتائج في الموضوع المطروح للبحث والمناقشة مما يسمح بنمو قدراته العقلية ويبرز شخصيته كما أنه يكتسب القدرة على توظيف المعارف وتنظيم الأفكار ويكون رأياً خاصاً مستقلاً به مما يزيله للتنبؤ واستطلاع الرؤية المستقبلية لأي فكرة أو قضية.

وعلى ذلك فإن مرحلة الدراسات العليا يجب أن تركز على الدراسات النقدية والمقارنة وإتباع الأسلوب العلمي في التأويل والتفسير والإستنباط مع ضرورة تناول قضايا ومشكلات عصرية لها جذورها التراثية مع تكليفه بقراءة وترجمة بعض المؤلفات الغربية في مجال الفلسفة الإسلامية للوقوف على الرأي الأخر لتراثنا وموقفه منها.

وقد أشرنا من قبل إلى طرائق تدريسها وهي تعتمد في جوهرها على الطالب الذي يجب تأهيله للحصول على المعلومات والمعرفة بأحدث الأجهزة التقنية من خلال شبكات الإنترنت أو المكتبات الإلكترونية وتكون المحاضرة عبارة عن نقود أو مقلتي فكري يعرض فيه كل طالب ما حصل عليه بعد تنظيمه وترتيبه وتكون وظيفة الأستاذ الجامعي إدارة الحوار وتنظيم أوجه النقد وتحليل النتائج للوصول إلى أفضل الحلول للتضايا التي تثار.

أما أسلوب التفويم فيجب أن يبتعد ابتعاداً كلياً عن أساليب الإستهوار العرفي الذي يصبها الطالب في الإمتحان إذ أن أساليب الإمتحان التقليدية لا يمكن أن تكون مقياساً حقيقياً لقدرات الطالب إذ أن صياغتها تنحصر في صياغة نمطية يطلب من الطالب فيها استرجاع ما حفظ فيعتمد اعتماداً كلياً على الذاكرة دون غيرها من قدرات ذهنية أو عقلية أخرى.

وأرى أن أسلوب التفويم لا يبد والألا ينحصر في نهاية الفصل الدراسي أو السنة ولكن يكون هناك تفويماً مستمراً طوال المحاضرات، كما يجب أن تعتمد على المناقشة التشفية لتحديد مدى استفادة الطالب من المقرر بالصورة المستخدمة مع ضرورة تكليفه بعمل خطة بحثية لمشكلة أو قضية مقترحة، كما يعتمد على امتحانات إجرائية يتحدد فيها بدرجة كافية مستوى نداء الطالب ومدى إلمامه بقضايا عصره.

وإذا كنا قد عرضنا رؤيتنا السابقة مركزين فيها على الطالب والمقررات والمساجد، فالحقيقة إن أسئلة الجامعة مطالب هو الأخر بتغيير نمط تفكيره وأساليبه لأن عملية التطوير تعتمد اعتماداً كلياً على قدراته المتجددة وأفكاره المستفجرة المتغيرة ضميره وأخلاقه القادرة على مواجهة التحديات والصعاب.

### مراجع البحث

- ٤٠ - عبد الرحمن مرجحيا: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، ص ٢٢ - ٤٠، بيروت، د. برهان غليون، اغتيال العقل، ص ٢٥ - ٣٢، دار التنوير للطباعة ونشر، ١٩٨٧.
- ٤١ - فؤاد زكريا: آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ص ١٩٧ وما بعدها، ص ٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
- ٤٢ - المرجع السابق، ص ١٨ - ٢٠، وانظر أيضاً عابد الجبري: إشكاليات لفكر العربي المعاصر، ص ١٥ - ٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.
- ٤٣ - فؤاد زكريا: الصحة الإسلامية في ميزان العقل، ص ٤٦، دار التنوير للطباعة، بيروت، ١٩٨١، وانظر أيضاً عابد الجبري: بنية العقل العربي، ص ٤٨٥ وما بعدها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٩، ٢٠٠٩.
- ٤٤ - عبد الرحمن مرجحيا: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية ص ٤٤-٤٥، وانظر أيضاً عابد الجبري: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي القسم الثاني قراءة عامة، بيروت، ط ٥، ٢٠٠٢.
- ٤٥ - حازم الببلاوي: علم المستقبل علي أبواب عصر جديد، ص ١٧-٢٨، دار الشروق، ١٩٨٣، انظر أيضاً د. حسين كامل بهاء الدين، محاضرات: التعليم وأفاق المستقبل، التعليم ومستقبل مصر، التعليم والتنمية، الجامعات المصرية وتحديات المستقبل.
- ٤٦ - فؤاد زكريا: آراء نقدية، ص ١٨٥ وما بعدها.
- ٤٧ - المرجع السابق، آراء نقدية، ص ١٩٠-١٩٥.
- ٤٨ - المرجع السابق، ص ١٨٢، د. برهان غليون، اغتيال العقل، ص ٦٠-٦٢.
- ٤٩ - فؤاد زكريا: آراء نقدية، ص ١٩٠، د. حازم الببلاوي، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات، ص ١٥-١٦، دار الشروق، ١٩٩١، د. فؤاد زكريا: الصحة الإسلامية، ص ٦٥-٦٧، وانظر أيضاً توبي أ. هاف، فجر العلم

الحديث، ترجمة د. أحمد محمود صحبي، ط١، ص ١٣-١٨، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٧. وانظروا أيضاً د. زكي نجيب محمود: حصاد السنين، ص ١٦٥-١٦٦، الشروق ١٩٩١

(\*) تشير كلمة التكنولوجيا إلى الأهمية الكبرى التي تحتلها التكنولوجيا الحديثة وتطورها وأثر ذلك على طبيعة المجتمع العالمي وخصائصه، وإذا كان تاريخ الأسر هو تاريخ تطور أدوات الإنسان، أو هو تاريخ التكنولوجيا بالمعنى الواسع، فإن التكنولوجيا الحديثة قد أخذت طابعاً جديداً تميز بوجه خاص في سرعة التطور وخطورته واعتماده على العلم والمعرفة والبحث وليس على مجرد التحريب والتخريب. وإذا كانت كلمة الثورة الأولى تطلق على الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا وبعض دول أوروبا في القرن السادس عشر فإن الثورة الصناعية الثانية بدأت في إنجلترا وغرب أوروبا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر، أما مصطلح الثورة بتكنولوجيته المتقدمة فإنه يمثل الثورة الثالثة (النيكثور / حازم الببلاوي) علم السفر على أبواب عصر جديد ص ٢٨).

١١- بيكوباريك: سياسة جديدة للهوية (المبادئ الأساسية لعالم يتسم بالاعتدال المتبادل) ترجمة حسن محمد فتحي، ص ١٠-٢٥، المركز القومي للترجمة ٢٠٠٣ م وانظر أيضاً د. محمد الشيبيني: صراع الثقافة العربية مع العولمة، دار لطف للملايين، عام ٢٠٠٢ م.

١٢- السيد ياسين: الهوية والعولمة ص ٥٥ مكتبة الأسرة ١٩٩٩ م.

١٣- محمد حسنين هيكل: أزمة العرب ومستقبلهم: ص ٨، ١٢، ٤٨، دار الشروق ١٩٩٥ وانظر أيضاً "صمويل هنتجتون: من نحن، والتحديات التي تواجه الهوية الأمريكية. ترجمة حسام الدين أحمد، ص ٣٧ دمشق ط ٢٠٠٥ م.

١٤- Islamic in The west and The Future p 184 ( Civilization Trail.ch. x ) وانظر أيضاً محمد عابد الجبري: إشكالية الفكر العربي المعاصر، ص ٤٠ وما بعدها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٠ م.

١٥- الشريف الجرجاني: التعريفات ص ٣١، عالم الكتب بيروت ١٩٨٧ م وانظر أيضاً د. فؤاد زكريا: الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، ص ٩١ بيروت ١٩٨١ م.

١٦- محمود سمير المنير: العولمة وعالم بلا هوية، دار الحكمة للنشر والتوزيع مصر ص ١٤٦-٢٠٠ وانظر أيضاً (نوار خراط: الأصالة الثقافية والهوية العربية - مجلة العربي الكويت العدد ٥٥١ ص ٢٨ عام ٢٠٠٤).

١٧- محمد حسين هيكل: الحضارة الإسلامية كما صورها القرآن، ضمن كتاب محمد محمد ص ٤٠٩-٤٢٦، دار المعارف ط ١، ١٩٩٣ م، وانظر أيضاً د. برهان غليون، د. سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ص ٥٢ دار الفكر بيروت ط ١ ١٩٩٩ م.

- ١٨- د. محمد أحمد بيومي: علم الاجتماع بين الوعي الإسلامي والوعي المغترب  
ص ٢٤٤. دار النهضة المصرية وانظر أيضاً محمد عابد الجابري: مسألة الهوية  
العروبة والإسلام والغرب ص ١٩٧. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت  
١٩٩٦.
- ١٩- د. زينب عفيفي شاکر: مدخل إلى الفلسفة ص ١٠ ، هارموني للطباعة والنشر ،  
٢٠١٥م.
- ٢٠- محمد عابد الجبیری: إشکالیات الفكر ، ص ٥١ وما بعدها.
- ٢١- —: تكوين العقل العربي ، ص ٧٥ وما بعدها ، مركز دراسات الوحدة  
العربية ، ط ١٠ ، ٢٠٠٩م.